مطلقا في الخبر المنتقض نفيه وهو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس
والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرا والرابع جواز النصب بشرط كون
الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي
الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قايما بل قاعد ولكن قاعد على انه خبر
لمبتدا محذوف اي بل هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قايما
لانه واقع بعد بل او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم
بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل
ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب على معنى بل
ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم
الخبر على الاسم خلافا للفرا وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم
بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدا مؤخر وحكى الجرمي
ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما ساءك وقوله
وما خذل قومي فاخضع للعدا ولكن اذا ادعوهم فهم هم
خذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدا مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق
تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه
نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه وقيل بشر خبر ومثلهم
مبتدا ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني
يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البنا على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع
بينكم في قراة من فتحهما مع انهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الاول والفاعلية في الثاني
والى نظير بن ليلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافة مثل
لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها نصب على الحال
وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا اي لا يلزم تقدم الحال على عاملها الظرف وهو
ممتنع او نادر اي ما في الوجود بشر مثلهم اي مماثلا لهم قاله المبرد ورد بان حذف عامل
الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان
ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقا وقيل ظرف مكان والتقدير اذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم
واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن
قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدها
فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعرا انما لقب بالفرزدق لغلظه
وقصره وقال ابو محمد ابن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري ثم بري منه فبقي وجه

جها

٥٧

جها وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع
بقا النفي وترتيب زكن اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم
بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى
والاصل ما انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند
فلان بتشديد الراء اي تطلبته حتى عرفته والمنازل مفعول فيه وذلك ان مزاحما لما اجتمع
بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا له تعرفها في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل
من وافى منى حتى اساله عنها الا ان كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله
باهبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالي مواليا والاصل فما من توالي مواليا
كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى
ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما والاصل ما انت
معنيا بي وفهم منه ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع
واما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطايفة من
البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له الشروط السابقة
في عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزايدة ويشترط ان يكون المعمولان
نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا
واما قول النابغة لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي ولا الحمد مكسوبا
من النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثال سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوك قاعدا قلت
لا عمل للاولى بل هي زايدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا
حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح
لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا شي على الارض باقيا ولا وزر مما قضى
فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل
ليس وربما ظن كثير ان العاملة عمل ليس لا تكون الا للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني
وشي اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشي او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا الاولى
وكذا القول في ما والوزر الملجا والواقي الحافظ واما اشتراط الشرط الاول وهو ان لا يقترن
اسمها بان لان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها واما لات فاصلها
لا النافية ثم زيدت عليها التا لتانيث اللفظ او للمبالغة في معناه اولهما وخصت بنفي
الاحيان وزيادة التا هنا احسن منها في ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس يتصل بها
التا ومن ثم لم يتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي ان لا فرع لا ولا فرع ليس وليس
فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتا التانيث وحركت
لالتقا الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية

مقتبسها

ابن ... ادم

رفوع الفاعل وتعويضها

اوله ... جملت سواء العلمي ... ثابتة

بقي

واخرها

Copy ... ersity